

او ثوب ملوث به الا ان عمر الجمار وكذا البغل طاهر بلا شك وان فرض
ان الشك في طهارته سؤته وقوله عندنا في حنفية في الروايات المشهورة
انما هو لان الروايات عن مختلفة الا ان المشهورة هي رواية الطهارة
لان الامامين في القلبي كما ذكره القدهوري اي ذكر ان معرفة طاهر
في الروايات المشهورة وفي بعض الروايات انه نجس غليظا لكنه جعل عضوا
في الثوب والبدن للضرورة وفي بعضها نجاسة خفيفة والمشهور
هي الصحيحة انه طاهر ولين الا ان الجمار نجس في طاهر الروايات
عن اصحابنا الثلاثة وروي عن محمد في النودانية طاهر ولكن لا يكل
وهو كغيره لم يرضه غير المص بل الصحيح انه نجس في ما حقهما في الشك
وان اصاب الثوب والبدن من السوء المذموم لا يمنع جواز الصلوة
ولكن فيمن اي ولو كان بحيث يعد كثيرا فاحشا لا طهرا الا انه تكره
الصلاة معه كما يكون الوضوء به واكل وشربه وان يدب العرة لحسن بدنه
او ثوبه ثم يصلي به من غير غسل والاصح انها كراهة تنزيهية على ما اختاره
الكوفي وقيل تحريم على ما اختاره الطحاوي وان اصاب الثوب او البدن
شيء من السوء المشكوك لا يمنع جواز الصلوة ايضا وان قسرت
عن ابي يوسف انه قال يمنع ان يحس بناء على انه نجس نجاسة خفيفة
والصحيح ان الشك في طهارته لا يطره بل هو طاهر قلها
وقد تقدم وان اصاب الثوب والبدن شيء من السوء ليس يمنع
جواز الصلوة اذا رد على قدر الدرهم والاصل في فيما يمنع جواز الصلوة
ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر درهم او درهمين ففيه عضو لا يمنع
جواز الصلوة عندنا وعند زفر الشافعي في منع جواز الصلوة وان

قلد

وان قلت ولذا عندنا لك واحمد ولكن ينبغي ان يعسل وان كانت اي ولو
كانت النجاسة اقل من قدر الدرهم على ما تقدم في الادب حتى ان الثوب
البدن اذا اصابته من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم ولا يعسل
ثم اصابه من مقدار ما لو جمعت تلك النجاسة اجمع تلك النجاسة التي
اصابته ولا تصير للمجموع اكثر من قدر الدرهم منعت تلك النجاسة حينئذ
جواز الصلوة بالاجماع وقد روي عن ابي حنيفة انه غسل ثوبه من قطرة
دم اصابته بربانة ودعه ويحافظ على ذلك الشعر ثم يودق بقابض التقيح
ثم الدرهم لقد ربه هو الدرهم الكبر السهلين بكسر الشين منسوخ الي
سهليل السرم وضع وهو مثل مرض الكفاي مقلد الكفاي وهو داخل اصول
الاصابع قال الفقهاء ان جحر الهندوني يقيد بالوزن اي الدرهم
لوزنه وهو ما يبلغ وزنه متقلا في النجاسة المستبسغة ذات العلم والمسند
كالعدرة ولحم الميتة ونحوها ويصعد بالسطر والعرض المذكور في النجاسة
الرقيقة التي لا حرم لها كالبهائم والطيور والتم المايح ونحوها فالعبرة في الكسيف
وزن ذات النجاسة وفي الرقيق محتا وان اصابه اي الثوب درهم نجس
هو اقل من قدر الدرهم وقت الاصابة لم ينسب بعد ذلك حتى صار اكثر
من قدر الدرهم قال بعضهم يقدر وقت الاصابة لا يمنع جواز الصلوة
وان زاد بعد ذلك وقال بعضهم يقدر وقت الصلوة به ومع منع الصلوة
وبه اي بالقول الثاني يؤخذ لا مسلة النجاسة وقت كصلوة اكثر
من قدر الدرهم وما صلي به قبل الانساق جاز له من القدرة المانع
في ذلك الوقت وان اصاب النجس النجس المذموم في سري النجس
في الجملد او حل النجس به في السن النجس وغيره من الادهان النجسة